في الذات وهو عرض يقوم بمنفصل الاجزا ووحدانية في الصفات
ومعناها عدم تعدد الصفات للذات الاقدس من جنس واحد
كان يكون له قدرتان فاكثر وارادتان فاكثر وعلمان فاكثر خلافا
لمن قال بتعدد ذلك بتعدد المتعلقات وعدم ثبوت صفة
لغيره كصفته لغيره قدرة كقدرته تعالى واما ان تكون لغيره قدرة
لا كقدرته تعالى فلا يضر فهي عبارة عن نفي الكم المتصل في الصفات
وهو تعدد الصفات للذات المقدسة من جنس واحد كما تقدم
وعن نفي الكم المنفصل في الصفات وهو ثبوت صفة لغيره كصفته
تعالى كما تقدم ايضا وتحقق تصوير الكم المتصل في الصفات لانه
لا بد فيه من الاتصال والتركب من اجزا وهو منتف هنا واجيب
بان قيام الصفات من جنس واحد بالذات الواحدة منزلة منزلة
التركب ووحدانية في الافعال ومعناها عدم ثبوت فعل لغيره تعالى
وعدم مشاركة غيره له تعالى في فعل فهي عبارة عن نفي الكم المنفصل
في الافعال وهو ثبوت فعل لغيره تعالى وعن نفي الكم المتصل
في الافعال ان صور بان يشاركه غيره تعالى في فعل كما قال بعضهم
واما ان صور كما قال بعضهم بتعدد الافعال كالخلق والرزق
والاحيا فهو ثابت لا يصح نفيه اذا علمت ذلك علمت ان في قول المص
اي لا ثاني له في ذاته ثم قصورا لان المتبادر منه انما هو نفي الكم
المنفصل في الذات والصفات والافعال بناء على ويمكن ان يستفاد
منه ايضا نفي الكم المتصل في الذات والصفات والافعال بناء
على تصويره بما ذكر بان يقال المراد لا ثاني له لا اتصالا ولا انفصالا
في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله والحاصل ان الكموم ستة وكلها
منفية بالوحدانية لكن محله في السادس ان صور بالمشاركة كما
علمت فتدبر قوله اي لا ثاني له الخ اعترض بان هذا تفسير للواحد
لا للوحدانية مع ان ظاهر كلام المص انه تفسير للوحدانية والصواب

اي لا ثاني له

في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله فهذه ست صفات

في تفسيرها ان يقول اي نفي الاثنينية في الذات والصفات والافعال
واجيب بان نكتة ارتكاب المص لهذا الصنع التصريح بنفي الثاني
الذي هو المقصود وان كان يوخذ من نفي الاثنينية نفيه بطريق
اللزوم لا بطريق التصريح وانما اقتصر المص على نفي الثاني مع انه
لا تتحقق الوحدانية الا بنفي التعدد مطلقا سواء كان بالتثنية
او بالتثليث او غير ذلك لانه يلزم من نفيه نفي غيره من العدد
اذ لا يتاتى الثالث فما فوقه الا بعد تحقق الثاني ويمكن ان قصد
المص التعميم في نفي الاعداد مطلقا فتامل قوله في ذاته متعلق
بقوله ثاني وعداه بفي لتضمنه معنى الشريك والنظير وقوله ولا
في صفاته اي لا ثاني له في صفاته فالجار والمجرور متعلق
بقوله ثاني كالذي قبله وكذا الذي بعده وقوله ولا في افعاله قد يتبا
منه ان الافعال قسمان احدهما افعاله تعالى والاخر افعال غيره
والقسم الاول هو الذي فيه وحدانية الافعال وليس ذلك مرادا
بل الاضافة لبيان الواقع لان ما وجد من الافعال باسرها
منسوب له تعالى ولا ثاني له فيه اذ ليس للعبد فيها الا الكسب خلافا
للمعتزلة في قولهم ان العبد يخلق افعال نفسه الاختيارية بقدرة
خلقها الله فيه وخلافا للجبرية في قولهم بان العبد مجبور
على الفعل كالريشة المعلقة في الهوا ولا كسب له اصلا فالمعتزلة
فرطوا حيث قالوا بان العبد يخلق فعله الاختياري والجبرية
افرطوا حيث قالوا بانه لا كسب له فيه واهل السنة توسطوا حيث
قالوا بان العبد لا يخلق فعله لكن له فيه الكسب وخير الامور اوسطها
لانه خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين قوله
فهذه ست صفات اي فهذه المذكورات ست صفات فالاشارة
عائدة للمذكورات بقوله الوجود الخ والفا تفريعية اي دالة على
ان ما بعدها متفرع عما قبلها ونتيجة له وانما لم يات المص بالت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)